جامعة لونيسي علي - البليدة 02

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

دروس عبر الخط

في مقياس:

الإنتاج الدولي و الشركات متعددة الجنسيات

موجهة لطلبة ماستر 1

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الأستاذة المكلفة بالمقياس: د.بركان أنيسة.

قسم المحاضرات

تمهيد:

لقد نتج عن التغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية نظام عالمي جديد بمضمونه المبني على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية والدولية التي أخذت تفرض على الدول النامية سياسات وبرامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي وإحداث تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية وصياغة علاقات مجتمعية إنسانية جديدة.

وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من الظواهر البارزة في الاقتصاد العالمي ذات تأثير كبير في سياسات الدول المتقدمة الرأسمالية خاصة، حيث أن ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات مرتبطة بتطور الإنتاج الرأسمالي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكانت بداية ظهورها في دول أوروبية سوقها الوطني صغير وضيق وبذلك اضطرت الشركات المتواجدة في ذلك السوق إلى التوسع إلى خارج الحدود الوطنية.

فظهور الشركات العملاقة يعود إلى مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي حيث أدت المنافسة إلى ابتلاع الشركات الصغرى من طرف الشركات الكبرى وحيث اندمجت الشركات التي تنتج منتجا واحدا أو التي تتكامل في إنتاجه و هو ما خلف عدة نتائج على الإنتاج الدولي عامة و الإنتاج في البلدان النامية بصفة خاصة.

المحور الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الثاني: أساسيات حول الشركات متعددة الجنسيات.

المحور الثالث:صور الاستثمارات الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات و انعكاساتها على الاقتصاديات المضيفة.

المحور الرابع: استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات.

المحور الخامس: تدويل نشاط الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة.

المحور السادس: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي و الدول النامية.

المحور السابع: تدويل إنتاج الشركات متعددة الجنسيات و الإنتاج في الدول النامية.

المحور الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه الاستثمار القادم من الخارج و المالك لرؤوس الأموال و المساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر، و عليه يمكن أن ننظر إلى الاستثمار الأجنبي من جهة أنه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات و المهارات الفنية و التقنية و يسمح بتحويل التكنولوجيا و يوفر فرص العمل، و من جهة ثانية فهو أداة للسيطرة لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير و إدارة موجوداته تحت مظلة مؤسسات عرفت بالمؤسسات المتعددة الجنسيات.

و تميز الدراسات الاقتصادية بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية و هما: الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة و الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي هي جوهر اهتمامنا ضمن موضوع دراستنا هذا.

و قد عرف صندوق النقد الدولي FMI الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي يمتلك فيه المستثمر الأجنبي 10 % أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أنه ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، و بذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ و الصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي من دون التحكم في إدارتها.

كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي التنمية O.C.D.E الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات ، لاسيما ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات و ذلك باستخدام الوسائل التالية:

-إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع.

-المساهمة في مؤسسة كانت موجودة من قبل، أو في مؤسسة جديدة.

-لإقراض طويل الأجل.

2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتفق الكثير من الباحثين على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأخذ أربعة أشكال أساسية تتمثل في:

1.2. الاستثمار المشترك:

يشترك في هذا النوع من الاستثمارات طرفين أو أكثر من دولتين أجنبيتين أو أكثر ، و لا يمكن الجزم بأن الاشتراك هنا يجب أن يكون مركزا على رأس المال فحسب ، بل يتعداه

إلى تسيير الاستثمار-إدارته- و إلى الخبرات و براءة الاختراع و حتى العلامة التجارية ، كما يجب الإشارة إلى أن كل ذلك يتم بصفة دائمة.

أ. مزايا الاستثمار المشترك من لكل من الدولة المضيفة و المستثمر الأجنبي:

- بالنسبة للدولة المضيفة:

* زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة عن طريق إضافة قناة من قنوات التدفق المالي إليها و هي الاستثمارات المشتركة ، و بالتالي المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات.

* المساهمة في إحداث التطور التكنولوجي و توفير فرص العمل و تنمية قدرات المدراء و العمال الوطنيين.

* خلق علاقات تكامل اقتصادية رأسية أمامية و خلفية مع الأنشطة الاقتصادية و الخدمية المختلفة بالدول المضيفة.

- بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

* التقليل من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في البلد المصيف كالتأميم، المصادرة و منع تحويل الأرباح و غيرها من المخاطر.

* تسهيل حصول الشركة على موافق الدولة المضيفة على إنشاء و تملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا نتيجة لنية ثقة الهيئات القائمة على الاستثمار في هذه الدول.

* الحصول على مزايا ضريبية و تذليل الكثير من الصعوبات الإدارية البيروقراطية، خصوصا إذا كان الطرف الوطني إحدى الشخصيات المعنوية العامة.

ب. عيوب الاستثمار المشترك لكل من الدولة المضيفة و المستثمر الأجنبي:

ينجم عن الاستثمار المشترك العديد من العيوب سواء للدولة المضيفة و المستثمر الأجنبي: و منها ما يلي:

- بالنسبة للدولة المضيفة:

* حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني بالاستثمار.

* أن تحقق المنافع المذكورة و غيرها يتوقف عموما على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية و الإدارية و المالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول النامية.

* احتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني مما يؤدي إلى صغر حجم المشروع و بالتالي تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة من زيادة التوظيف و التحديث التكنولوجي و غيرها.

- بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

* احتمال وجود تعارض في المصالح بين الاستثمار، خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة في المساهمة في رأس المال في مشروع الاستثمار، و هذه النسبة قد لا تتفق و أهداف الطرف الأجنبي.

* قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار، و هذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، و هذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء و النمو و الاستقرار في السوق المعين.

* عندما يكون الطرف متمثلا في الحكومة فمن المحتمل جدا أن تضع شروطا أو قيود صارمة على التوظيف، و التصدير، و تحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.

2.2. الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا خصوصا لدى الشركات المتعددة الجنسيات، و تجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام هذه الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع أخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

أ. مزايا الاستثمار المملوك بالكامل لكل من الدولة المضيفة و المستثمر الأجنبي:

- النسبة للدولة المضيفة:

* زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة.

* يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع و الخدمات المختلفة نظرا لكبر حجم هذا النوع من المشروعات الاستثمارية، مع احتمالات وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات مما يترتب على هذا تحسن ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، فضلا عما يترتب على كبر الحجم من خلق فرص للعمل.

* يساهم هذا النوع من الاستثمارات في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير و فعال في الدولة المضيفة بالمقارنة مع الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي خاصة أشكال الاستثمار الغير مباشر.

- بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

* الحرية الكاملة في إدارة المشروع بمختلف أنشطته الإنتاجية و التسويقية و المالية و السياسات الخاصة بالموارد البشرية.

* كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها و الناتجة عن انخفاض تكلفة مدخلات و عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.

* يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب غلى القيود التجارية و الجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات.

ب. عيوب الاستثمار المملوك بالكامل لكل من الدولة المضيفة و المستثمر الأجنبي:

- بالنسبة للدولة المضيفة:

* إن الدولة المضيفة تخشى من أخطار الاحتكار و التبعية الاقتصادية و ما يترتب عليهما من آثار سياسية في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها و بين الشركات المعنية.

- بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

* تصبح عملية الانسحاب في حالة الفشل مكلفة للغاية لأن درجة المخاطرة عالية.

* الاستثمار المملوك بالكامل يكون عرضة للأخطار غير التجارية كالتأميم و المصادرة، التصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي أو الحروب الأهلية.

* الاستثمار المملوك بالكامل يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالاستثمار المشترك مما يجعل من الصعب جدا على الشركات الأجنبية صغيرة الحجم مزاولة نشاطها في الدول المصيفة.

3.2. المشاريع المجمعة:

تتحمل المشاريع المجمعة في إطار اتفاق بين الطرف المحلي و الأجنبي من أجل تحقيق أهداف مشتركة ويمكن لهذا أن يتحقق عن طريق قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات احد المنتجات للتمكن من تجميعها لتصبح منتجا كاملا، و أكثر من ذلك قد

يقوم بتزويده بالخبرة و التكنولوجيا الحديثة اللازمة لذلك و كل هذا مقابل الحصول على عائد مادي متفق عليه سلفا، و يمكن لهذا النوع من الاستثمارات أن يكون مملوكا بالكامل للمستثمر الأجنبي أو أن يكون بالاشتراك.

4.2. الاستثمار في المناطق الحرة:

ظهرت المناطق الحرة في الستينات، و تم استعمالها في السبعينات، و تعرف المنطقة الحرة على أنها منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية و خدمات أو أنشطة تجارية، تقع في مساحات مضبوطة حدودها وفق إجراءات جمركية مبسطة.

و يهدف هذا النوع من إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية و لهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات و ذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها عدد من الحوافز و المزايا و الإعفاءات، و يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، و يعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة.

3. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ. المحددات الاقتصادية:

تعتبر المحددات الاقتصادية من أهم الجوانب التي يعتمد عليها صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه رؤوس أمواله نحو الخارج ومن بينها ما يلي:

- **الانخفاض النسبي لتكلفة عوامل الإنتاج:** عندما تكون تكلفة الإنتاج في الدول الأخرى أقل منها في الدولة الأم يسعى المستثمر الأجنبي إلى توطين استثماراته حيث تقل تكلفة الإنتاج كانخفاض تكلفة العمالة خاصة في الصناعات ذات العمالة الكثيفة.

- **حجم السوق و احتمالات نموه:** يعد حجم السوق و احتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر ،فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى تزايد تدفق هذه الاستثمارات، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و عدد السكان.

- **الناتج المحلي الإجمالي:** يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المحددات الأساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يعبر عن القيمة النقدية لجميع السلع و الخدمات المنتجة داخل دولة معينة خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة و يستخدم كمؤشر للدلالة على صحة الاقتصاد و معدل النمو الاقتصادي ،فارتفاع معدلاته تشير إلى تحسن الوضعية الاقتصادية للدولة التي تصبح وجهة رئيسية لعدد كبير من المشاريع الأجنبية.

- **معدل النمو الاقتصادي:** تحقق الاقتصاديات ذات النمو المرتفع تدفقا كبير لرؤوس الأموال الأجنبية نتيجة وجود علاقة ارتباط قوية بين معدل النمو و البيئة الاستثمارية، لذلك تسعى مختلف الدول إلى زيادة معدل نموها و تحسين مناخها الاستثماري من أجل استقطاب أكبر قد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **توافر الموارد الطبيعية** : يعتبر توافر الموارد الطبيعية من أهم محددات الاستثمار الأجنبي في البلد المضيفة مثل الخام و المنتجات الزراعية، و المعادن و كذلك فإن الموارد الطبيعية من الممكن أن تضفي على الدول المضيفة ميزة نسبية خاصة الدول النامية و ذلك لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **توفر البنى الهيكلية للاقتصاد:** مثل توفر الطرق، خدمات الكهرباء، الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار الأجنبي.

ب. المحددات السياسية:

تلعب العوامل السياسية دورا لا يستهان به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية ومن ضمن هذه المحددات ما يلي:

- **درجة الاستقرار السياسي:** فالاستقرار السياسي معناه استقرار السياسة الاقتصادية و ما يعكسه ذلك على استقرار الاستثمارات الأجنبية و احتمالات نموها، و على العكس من ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي سينعكس بلا شك على الاستثمارات الأجنبية سلبا.

- **التوجه السياسي:** و يقصد بالتوجه السياسي اتجاه الإرادة السياسية للدولة في التعامل مع السوق الخارجية حيث أن الاستثمار الأجنبي يميل إلى الاقتصاديات المفتوحة التي لا تضع قيود و عراقيل أمام حركة هذا النوع من الاستثمارات.

ج. المحددات القانونية و الإدارية.

- الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف خاصة القواعد التي تسمح بدخول هذه الاستثمارات، و تحديد الشكل القانوني الذي يجب أن تتخذه، و القطاعات الاقتصادية المسموح بالاستثمار فيها.

- الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر السياسية كالتأميم و نزع الملكية و المصادرة و التجميد و الحماية ضد المخاطر الناجمة عن الحروب و مختلف الاضطرابات الداخلية ، و كذلك الحماية من مخاطر عدم تحويل الأرباح.

- الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية و درجة الكفاءة في التطبيق ، وكيفية حل المنازعات التي تنشأ بين المستثمرين و الدول المضيفة.

المحور الثاني: أساسيات حول الشركات متعددة الجنسيات.

1. نشأة و تطور الشركات متعددة الجنسيات .

تعود ظاهرة التدويل من حيث جذورها الأولى إلى بداية نشأة الرأسمالية التجارية، لكنها تطورت ما قبل الحرب العالمية الأولى من خلال توسع بعض الشركات الكبرى الأمريكية و الأوربية في إقامة وحدات إنتاجية خارج حدودها ، (سنجر الأمريكية 1867 أقامت مصنعا في بريطانيا)

- **مرحلة التكوين:** في فترة مابين الحربين العالميتين ظهر عدد كبير من الشركات الكبرى لكن نموها كان محدودا بسبب عدم استقرار الأوضاع الدولية، كان نشاطها يقتصر على قطاعات الفحم، السكك الحديدية...

- **مرحلة السبات:** بعد الحرب العالمية الثانية توطد مفهوم الشركات من خلال سيطرة الشركات الأمريكية الكبرى في الخمسينيات ثم انطلاق الشركات الأوربية و اليابانية التي عملت على توزيع نشاطها

- **مرحلة الازدهار:** في إطار العولمة اتسع مجال نشاط هذه الشركات، كما برزت عدة شركات عملاقة تابعة للدول النامية كالصين ، الهند، البرازيل.

2. تعريف الشركات متعددة الجنسيات.

هي كيان اقتصادي يزاول التجارة و الإنتاج عبر القارات في دولتين أو أكثر تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة و تخطط لكل قراراتها، نفرق بين:

- **الشركات الأجنبية:** شركة تمارس نشاطا استثماريا.....خارج البلد الأصلي.

- **الشركات العابرة للقوميات:** تنتقل من بلد وطني) قومي (إلى آخر).

- **الشركات العالمية متعددة الجنسيات**: لها فروع إنتاجية أو تسويقية في عديد البلدان، و في كل القارات الخمس.

3. خصائص الشركات متعددة الجنسيات:

- **تركيز الإدارة العليا و وحدة مركز القرار:** تمارس سيطرة مركزية على فروعها تحت إستراتيجية موحدة.

- **الانتشار الجغرافي:** أي انتشار فروعها الإنتاجية و التسويقية على عدد كبير من البلدان.

- **المزايا الاحتكارية:** نظرا لما تتمتع به من تفوق تكنولوجي، المهارات الفنية، التمويل.

- **كبر الحجم و ضخامة الإنتاج:** و هو يشمل كل من حجم رأسمالها، استثماراتها، عدد العمال، تنوع الإنتاج، أرقام المبيعات (82000 شركة، 790000 فرع، 80 مليون عامل).

-**التنوع في النشاطات و المنتجات:** و هذا بصدد تعويض الخسائر، و فك الارتباط.

4. دوافع نشوء الشركات متعددة الجنسيات:

-**البحث عن الموارد:** استغلال الميزة النسبية للدول المضيفة (مواد أولية، عمالة ماهرة...)

-**البحث عن الأسواق:** بغرض حماية أسواق التصدير و استهداف أسواق جديدة.

- **البحث عن الكفاءة:** من خلال تجزئة الانتاج بين عدد من الدول.

-**البحث عن الأصول الإستراتيجية:** بغرض تعزيز أهدافها الإستراتيجية و توزيع أو تقليل مخاطر المنافسة التقلبات الموسمية، دورة حياة المنتوج.....

5. تصنيف الشركات متعددة الجنسيات:

أ. من حيث شكلها التنظيمي، نجد:

-**الشركات الأثنومركزية:** وحيدة الجنسية، تمتلك فروعا إنتاجية في الخارج، تتميز بمركزية قصوى في الإدارة من قبل الأم على الفروع (عدم توافر القدرة على التكيف).

-**الشركات اللامركزية:** ذات إدارة لامركزية في اتخاذ القرارات، تقل رقابة الشركة الأم على فروعها (صعوبة الرقابة الشاملة).

-**شركات جيومركزية:** تتمتع بالانتشار الجغرافي مع وجود علاقة وثيقة بين الفروع و المقر الرئيسي في المواصفات العامة (التأثر بخصائص البيئة الثقافية للبلد الأصلي).

ب. حسب البلد و النموذج:

-**النموذج الأمريكي و الأوربي:** تقوم الشركات الكبرى بالاستثمار في البلدان المصنعة في النشاط الصناعي خاصة من خلال المشاريع المملوكة بالكامل أو الأغلبية.

-**النموذج الياباني:** تقوم الشركات الصغيرة و المتوسطة بالاستثمار في البلدان النامية في القطاع الخدمي والتجارة خاصة من خلال مشاريع مملوكة بالكامل.

-**البلدان النامية:** شركات كبرى تقوم بالاستثمار في بلدان نامية أخرى في مجال الصناعات الاستخراجية خاصة من خلال شركات مختلطة.

ج- حسب أنواع الفروع الخارجية:

-**فروع تجارية تسويقية** : تشمل فروع البيع التي تلعب دورا مهما في تصدير المنتجات من قبل المركز .

-**فروع الإنتاج أو التصنيع :** تختلف فيها درجة التصنيع تبعا لاختلاف البلدان و تبدأ عموما بتأسيس معمل تركيب ثم إنشاء معمل تصنيع بعض المنتجات نصف المصنعة.

-**فروع مالية:** الشركات القابضة تدير المساهمات المحتفظ بها في الفروع و تعتبر حلقة وسيطة بين الشركة الأم و فروعها الأجنبية.

المحور الثالث: صور الاستثمارات الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات و انعكاساتها على الاقتصاديات المضيفة.

إن قرار دخول أي شركة متعددة الجنسيات إلى أي سوق أجنبية يتطلب منها المفاضلة بين عدة أساليب للدخول بحيث تختار الأسلوب الذي يحقق لها منافع أكبر و سلبيات أقل و تتمثل هذه الأساليب في:

1. **الترخيص :** الترخيص licensing و هو عقد يقوم المستثمر الأجنبي بموجبه بالتصريح لمستثمر وطني باستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية و نتائج الأبحاث الإدارية مقابل عائد مادي معين ،و هناك حالات مختلفة من التراخيص ، منها التراخيص بالضرورة يكون المستثمر الأجنبي مرغما عليها لأن البلد المضيف لا يسمح بطريقة أخرى لدخول المستثمر الأجنبي ، و هناك التراخيص بالاختيار بسبب عدم توفر الموارد المالية اللازمة للاستثمار أو ضعف القدرة و الخبرة التسويقية بسوق البلد المضيف.

أ- مزايا و عيوب التراخيص بالنسبة للدول المضيفة:

بالنسبة للمزايا:

-لا تتيح للمرخص التحكم في إدارة الأنشطة الإنتاجية محل الترخيص في الدولة المضيفة .

- المحافظة على استقلالها السياسي و الاقتصادي و تجنب التبعية التكنولوجية للدول الأجنبية.

أما من ناحية العيوب:

-ارتفاع تكلفة الحصول على تراخيص الإنتاج في كثير من الأحيان.

-عدم الاستفادة من المعرفة الفنية و التكنولوجية لصاحب الترخيص.

-عدم توفر الكفاءات الفنية و الإدارية بالدول المضيفة قد يهدد إمكانية نجاح هذه الدول في استغلال براءات الاختراع.

ب. **مزايا و عيوب التراخيص بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات:**

من حيث المزايا فهي:

- تعد التراخيص مصدر جيد من مصادر الدخل للشركات .

- تعد التراخيص من أسهل و أسرع الطرق و الأساليب لغزو السواق الأجنبية .

- عدم التزام صاحب الترخيص بنقل المعرفة الفنية للمرخص له.

أما العيوب فتتمثل في:

- فقدان السيطرة على العمليات و الجودة و السوق.

- احتمال فقدان السواق المجاورة للدولة التي حصلت على ترخيص.

- انخفاض العائد أو الربح بالمقارنة مع الاستثمار المباشر.

- تساهل الترخيص في مراقبة الجودة قد يؤدي إلى تراجع سمعة المنتج في أنحاء العالم.

2- الامتياز: عقد الامتياز FRANCHISE

هو عقد يشبه الترخيص يلتزم بموجبه مانح الامتياز بتمكين ممنوح الامتياز من استخدام حقوق الملكية الفكرية الخاصة به و أهمها اسم مانح الامتياز التجاري و شعاراته و رموزه و علاماته التجارية، و كذلك الاستفادة من خبراته و مهاراته و أنظمة عمله و معرفته الفنية و التكنولوجيا لاستخدامها في توزيع منتجات و/أو تقدم خدمات ، إضافة إلى تقديم مانح الامتياز المعونة الفنية و التجارية و التدريب لممنوح الامتياز و مساعدته في كل ما يعنيه على ما يعنيه على ممارسة النشاط موضوع عقد الامتياز حسب تعليمات و سياسات مانح الامتياز وشروط العقد بصفة دورية طوال مدة العقد في النطاق المكاني ، نظير مقابل يتقاضاه مانح الامتياز.

أ. مزايا و عيوب عقود الامتياز بالنسبة للدول المضيفة:

بالنسبة للمزايا:

- تنمية التكنولوجيا الوطنية و ذلك بسبب التزام صاحب الامتياز بنقل المعرفة الفنية.

- استعمال العلامة التجارية و جميع الإشارات و الرموز الدالة على صاحب الامتياز.

- الاستفادة من المساعدات الفنية و التجارية اللازمة لتنفيذ المشروع.

أما من ناحية العيوب :

- الالتزام بتطبيق المعرفة الفنية و التسويقية و الإنتاجية وفق تعليمات المانح.

- الالتزام بعدم المنافسة أثناء تنفيذ العقد.

- دفع رسوم الدخول في شبكة التوزيع التابعة لمانح الامتياز.

ب. مزايا وعيوب عقود الامتياز بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات:

من حيث المزايا فهي:

- غالبا في مصلحة مانح الامتياز و تكون مساحة التعديل في شروطه قليلة.

- احتفاظ مانح الامتياز بحق السيطرة على جودة المنتج و مواصفاته و تسويقه و بيعه.

أما العيوب فتتمثل في:

- حجم الأرباح التي يحصل عليها مانح الامتياز غير كبيرة.

- عدم القدرة على السيطرة على المستفيد من عقد الامتياز و الالتزام بنقل المعرفة الفنية له.

3- عقود المفتاح في اليد:

عمليات تسليم المفتاح **(turnkey project**) ترتبط ببناء المشروعات الكبرى في الدول النامية حيث تلتزم شركة دولية ببناء مشروع متكامل حتى مرحلة التشغيل و تسليمه إلى المالك ، و قد تلتزم الشركة أيضا بتدريب العاملين و الفنين لتشغيل المشروع و إمداده بالمعدات و الآلات اللازمة للتشغيل ، ويقوم البلد المضيف بدفع أتعاب المستثمر الأجنبي مقابل تقديمه التصميمات الخاصة بالمشروع و طرق تشغيله و صيانته و إدارته وكذلك يتحمل البلد المضيف تكلفة الحصول على التجهيزات و الآلات مضافا إليها تكاليف النقل و غيرها.

أ. مزايا و عيوب عقود المفتاح في اليد بالنسبة للدول المضيفة:

بالنسبة للمزايا:

- انخفاض آثاره السلبية لأن العقد يكون لفترة مؤقتة.

- الحصول على مستوى متقدم من التكنولوجيا الحديثة.

- وجود فوائد طويلة الآجال و بخاصة إذا كان المشروع سوق رئيس للإنتاج و التصدير.

أما من ناحية العيوب:

- دور هذا النوع من الاستثمارات في تحقيق التقدم التكنولوجي للدولة المضيفة و كذلك خلق فرص العمل يتوقف إلى حد كبير على حجم و طبيعة المشروع.

- في حالة توقف الطرف الأجنبي عن توريد قطع الغيار أو المواد الأولية فإن المشروع يصبح مهددا بالتوقف ومن ثم تظهر مشكلة التبعية للطرف الأجنبي.

ب.مزايا و عيوب عقود المفتاح في اليد بالنسبة للشركات متعدد الجنسيات.

من حيث المزايا فهي:

- حصول الشركة على أرباح عن بيع مستلزمات الإنتاج و آلات التجهيز.

- انخفاض درجة الخطر السياسي و الإخطار غير التجارية.

أما العيوب فتتمثل في:

- انخفاض الأرباح التي تحصل عليها الشركة.

- هذا الاستثمار لا يوفر أي رقابة على العمليات و الجودة، و من ثم قد يحدث أي خلل يسيء إلى سمعة الطرف الأجنبي، مما يؤدي إلى تقلص فرص الدخول في مشروعات أخرى.

4. عقود التصنيع و عقود الإدارة:

أ- عقود التصنيع: هي عبارة عن اتفاق بين المستثمر الأجنبي و المستثمر المحلي يتم بموجبه قيام المستثمر المحلي نيابة عن المستثمر الأجنبي بتصنيع و إنتاج سلعة معينة ،أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة و هذه الاتفاقيات تكون عادة طويلة الأجل و يتحكم الطرف الأجنبي في إدارة عمليات المشروع و أنشطته المختلفة ، إن هدف إستراتيجية التصنيع هو

وضع قاعدة إنتاج داخل سوق البلد المضيف كوسيلة لغزو سوق هذه البلد، ويجب الإشارة إلى أن عمليات التصنيع في دولة مضيفة لا يتضمن فقط البيع في هذه الدولة و لكن من أجل التصدير إلى بلدان أخرى أيضا، مما يميز هذا النوع من الاستثمارات هو أنها تحتاج إلى رأسمال محدود و عدم التعرض للأخطار السياسية ،إلا أن ما يعاب عليها هو أن التضارب في المصالح بين طرفي الاستثمار يؤدي إلى خلق مشاكل تنظيمية و إنتاجية و تسويقية.

ب- عقود الإدارة: هي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات و الإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات و الأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين أو مقابل المشاركة في الأرباح، و ابرز مثال على هذا النوع من المشروعات سلسلة فنادق هيلتون في جميع أنحاء العالم،و عقود الإدارة قد تستعمل كإستراتيجية لدخول الأسواق الأجنبية بأدنى حد ممكن من الاستثمار و أدنى حد من الأخطار السياسية.

يتميز هذا النوع من الاستثمار بأنه يساهم في التقدم الفني في ميادين و الإدارة و التسويق و تنمية مهارات القوى العاملة، ويقلل من الآثار السلبية و الاقتصادية نتيجة عدم امتلاك المستثمر الأجنبي لأي حصة في رأس المال، و لكن يعيبه أن تحكم العنصر الأجنبي في إدارة نشاط و عمليات المشروع قد يخلق تعارضا في المصالح بينه و بين الطرف الوطني، علاوة على أن إسهامات هذا النوع من الاستثمار في تدفق النقد الأجنبي و خلق المهارات الفنية محدودة.

المحور الرابع: استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات:

1. سيرورة استراتيجيات الشركات:

يمكن تفسير هذا المسعى من خلال عدة خيارات ناتجة عن مرحلة التحليل لكل من : النشاطات التي تمارسها الشركة الانتقاء الاستراتيجي للإستراتيجية المناسبة، البيئة و التنظيم تخصيص الموارد، ثم القيام بوضع خطة شاملة بتحديد الأهداف و المصالح و جمع المعلومات اللازمة حول كل خيار.

بعد صياغة الإستراتيجية التي تتبناها الشركة تأتي مرحلة اتخاذ القرار المتعلق بمستقبل الشركة من خلال دراسة نقاط القوة و الضعف و مقابلتها بالفرص و التهديدات التي يمليها المحيط الذي تعيش فيه من بيئة داخلية، بيئة خارجية.

2. أنواع استراتيجيات الشركات:

-**التكامل الأفقي:** ترتكز الشركة على نشاط تجاري واحد أو المنافسة في صناعة واحدة.

-**التكامل الرأسمالي:** توسيع نقاط عمل الشركة لتشمل قنوات التزويد، التوزيع، و عليه فإن هذه الإستراتيجية تنقسم إلى:

* **تكامل رأسي قبلي:** تكوين فروع تنتج بعض المدخلات المستخدمة في الإنتاج لأجل ضمان استقرار توريد المدخلات و جودتها.

* **تكامل رأسي بعدي :** تكوين شركات لتسويق المنتجات لعملائها بنفسها.

-**التنويع:** الدخول في مجالات أنشطة جديدة ليست ذات علاقة بالمجال الرئيسي من أجل الحماية من الأخطار،و تحقيق التكامل.

-**التخصيص**: تركز الشركة على نوع واحد من الأنشطة أو المنتجات أو الأسواق حتى تحافظ فيه على تميزها.

-**التمركز المحلي:** تتكيف الشركة مع المحددات البيئية التي تعيق نموها الدولي تتوجه نحو أسواق مستهدفة.

-**الشاملة:** تقترح الشركة مجموعة من المنتجات النمطية من أجل استهداف الأسواق العالمية على نطاق واسع.

-**الاندماج و الاستحواذ:** يعني الاندماج اتفاق شركتين أو أكثر على تكوين شركة جديدة، أما الاستحواذ:فيعني شراء شركة أخرى تدار بأسلوب جديد أو تذوب في الشركة المشترية بغرض التوسع في الإنتاج أو التسويق.

المحور الخامس: تدويل نشاط الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة.

1. تأثير العولمة على الشركات متعددة الجنسيات:

يؤكد عدد من الباحثين أن سبب وجود العولمة هو الشركات متعددة الجنسيات بسبب:

- عولمة الاقتصاد باتجاه الرأسمالية يخدم حرية الاستثمارات الشركات متعددة الجنسيات.

- وجود المؤسسات المالية الدولية تدعيم للرأسمالية بإجبار الدول على الانفتاح لنشاط الشركات متعددة الجنسيات.

- ثورة تكنولوجيا المعلومات هي صنع الشركات متعددة الجنسيات.

- ثورة الاتصالات التي هي أيضا من صنع الشركات متعددة الجنسيات.

-المنظمة العالمية للتجارة من أجل توفير التسهيلات لتنقل السلع و الخدمات الشركات متعددة الجنسيات.

2. انعكاسات العولمة على استراتيجيات تدويل الإنتاج:

- انعكاسات العولمة على استراتيجيات الإنتاج بالشركات متعددة الجنسيات: فرضت العولمة على الشركات متعددة الجنسيات تطوير استراتيجيات الإنتاج بها حتى تواكب متغيراتها و تتماشى مع التوجه العالمي الجديد.

- انعكاساتها على إستراتيجية الموقع بالشركات متعددة الجنسيات:كانت الشركات متعددة الجنسيات قبل العولمة تميل إلى اختيار دول بعينها كمواقع أنشطة إنتاج في الخارج و هي في مجملها تركز على الدول المتقدمة ، لكنها بعد العولمة تحولت إلى اللامركزية الجغرافية من خلال توزيع أطوار العملية الإنتاجية من بحث و تطوير و تشغيل و تجميع...الخ على دول مختلفة ثم يتم التجميع النهائي للمنتج.

- انعكاساتها على إستراتيجية تنوع الإنتاج بالشركات متعددة الجنسيات: يلاحظ زيادة توجه الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بالعديد من الأنشطة الصناعية المختلفة التي لا يوجد بينها أدنى علاقة فنية فضلا على تنويع المنتجات كذلك.

- انعكاساتها على تكنولوجيا الإنتاج بالشركات متعددة الجنسيات: تتبنى الشركات متعددة الجنسيات استخدام التكنولوجيا كسلاح تنافسي في الأسواق العالمية و يتوقع أن تقوم هذه الشركات بعولمة تكنولوجيا الإنتاج المستخدم بكافة الفروع التابعة لها على مستوى العالم دون تمييز يذكر

المحور السادس: تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي و الدول النامية

1. تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي:

- تأكيد العولمة الاقتصادية : من خلال الدفع نحو توحيد و تنافس أسواق السلع و الخدمات و أسواق المال و أسواق التكنولوجيا و الخدمات الحديثة.

- التأثير على النظام النقدي الدولي : من خلال الحجم الضخم من الأصول السائلة و الاحتياطات الدولية المتوفرة لدى الشركات متعددة الجنسيات و مدى التأثير الذي يمكن أن تؤثر به على السياسات النقدية الدولية و الاستقرار النقدي العالمي.

ـ **التأثير على التجارة العالمية** : بالإضافة إلى استحواذها على نسبة كبيرة من حجم التجارة العالمية تؤثر الشركات متعددة الجنسيات كذلك على هيكل التجارة العالمية من خلال:

* زيادة حجم التبادل التجاري بين تلك الشركات و مشروعاتها التابعة أو فروعها

* قد تؤدي إلى إكساب الكثير من الدول بعض المزايا التنافسية من خلال ما تملكه من قدرات و موارد عالية.

* إن أسعار السلع التي يتم تبادلها بين الشركة الأم و فروعها لا تتحد وفق ظروف العرض و الطلب وإنما طبقا للإستراتيجية الشاملة التي تتبناها الشركات وهو ما من شأنه إحداث تغييرات في أسس التخصص الدولي والتجارة الدولية.

ـ **التأثير على توجهات الاستثمار الدولي:** تتأثر خريطة الاستثمار الدولي بتوجهات النشاط الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات حيث تعرف بتركيزها الاستثماري في عدد محدود من الدول المتقدمة، ما يعادل 85بالمائة من إجمالي الاستثمارات بينما لا تحصل الدول النامية إلى على نسبة 5 في المائة فقط.

ـ **تكوين أنماط جديدة من التقسيم العمل الدولي** : أصبحت قرارات الإنتاج في ظل نشاط الشركات متعددة الجنسيات تتخذ من منظور عالمي وفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة و العائد.

2. آثار الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية:

أـ الآثار الايجابية:

- تسهم في سد 3 فجوات رئيسية في الدول النامية و هي:

*فجوة بين النفقات العامة و الإيرادات العامة من خلال زيادة حصيلة الإيرادات.

*فجوة النقد الأجنبي :الناتجة عن نقص موارد النقد الأجنبي في الدول النامية.

*الفجوة التكنولوجية : من خلال توفير احتياجات الدول النامية من التكنولوجيا.

-**زيادة درجة المنافسة في السوق المحلي** :بين الشركات المحلية و الشركات متعددة الجنسيات.

-**الارتفاع بمستوى الإنتاجية :**من خلال جلب التكنولوجيا و توفير برامج التدريب.

ـ **ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي** : بسبب المنافسة يتحقق الاستخدام الأمثل للموارد

.

- **الارتفاع بمستوى الكفاءة الإدارية** : من خلال تقليد الأساليب الإدارية الحديثة للشركات متعددة الجنسيات

-**تحسين وضعية ميزان المدفوعات :** من خلال زيادة الصادرات أو إحلال الواردات.

-**خلق مجموعة أخرى من الوفورات منها:**

*خلق فرص جديدة للعمالة المحلية.

*زيادة رأس المال الاجتماعي بسبب مد شبكات المياه و الكهرباء و الاتصالات.

*الحد من استنزاف العقول البشرية في الدول النامية.

*التخفيض من تكلفة الإنتاج بالمشروعات المحلية

ب. الآثار السلبية:

- **زيادة عجز ميزان المدفوعات** :نتيجة تحويل الأرباح للخارج.

- **الأعباء المالية لجذب الشركات متعددة الجنسيات**: مثل تخفيض الضرائب، منح امتيازات الحماية.

-**المغالاة في حقوق الاختراع و الإتاوات** : نظرا لصعوبة التعرف على الأرقام الفعلية التي يتم تبادلها بين الفروع و المركزو منه يتم التلاعب في حساب تلك الإتاوات.

- **تشويه أنماط الإنتاج و الاستهلاك :** تتوجه هذه الشركات إلى الاستثمارات التي تحقق الربح السريع والتي تلبي على الأغلب طلب الأفراد ذوي القوى الشرائية المرتفعة بما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي على السلع التي لا تلائم أنماط الاستهلاك في الدول النامية.

-**التأثير سلبيا على البيئة :** تؤدي نشاطات الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية إلى الزيادة من تلوث البيئة بهذه الدول مثل الصناعات ألاستخراجي، التعدينية، الأسمدة.

- **التدخل المباشر و غير المباشر في شؤون البلد السياسية:** و هذا من خلال دورها في تغيير الأنظمة السياسية، و إثارتها للثورات الداخلية، استغلال العمال، تكريس الفساد و الرشوة، مخالفة تشريعات الدول الضغط السياسي على الدول...إلخ.

المحور السابع: تدويل إنتاج الشركات متعددة الجنسيات و الإنتاج في الدول النامية.

1. انعكاس تدويل الإنتاج على المنتج المحلي في الدول النامية:

لقد شغل موضوع إحلال الإنتاج الأجنبي المنتج من قبل فروع الشركات متعددة الجنسيات محل المنتج المحلي في الدول النامية بال المفكرين و هم فيه على تيارين أساسين:

أ. وجهة نظر مدرسة التبعية: Schmidt/Moran

ترى هذه المدرسة أن الشركات متعددة الجنسيات تسعى بإصرار إلى أن تحل فروعها محل الشركات المحلية من خلال إتباع عدة أساليب منها:

- **الاستيلاء على الشركات المحلية** :تمثل 45.5 بالمائة من استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية و هذا من اجل تحقيق عدة مزايا:

* التخلص من منافس محتمل.

* تملك مزايا هذا المنافس دون جهد أو مشاكل.

* أسرع وسيلة للدخول للاقتصاديات المضيفة.

* يمكن الشركات متعددة الجنسيات من السيطرة على السوق المحلي.

- **إنشاء فروع مملوكة لها بالكامل** :تفضل الشركات متعددة الجنسيات هذا النوع من المشاريع رغبة منها في ضمان السيطرة الكاملة على المشروع دون تدخل الأطراف المحلية.

- **تأجير أو بيع التكنولوجيا** للمنتجين المحليين لإنتاج المنتج الأجنبي محليا من خلال عقود المناولة والتراخيص و غيرها.

- **ابتكار أساليب جديدة** تمكنها من السيطرة على إدارة الفروع حتى وهي تتملك ملكية أقل مثل عقود الإدارة و عقود نقل التكنولوجيا و غيرها.

- **تسعى هذه الشركات إلى إحلال المديرين الأجانب محل المحليين** بعدة صور منها تعيين مديرين أجانب يترأسون المديرين المحليين أو يحلون محلهم ، جذب أفضل العناصر الادارية من المحليين للعمل معهم...الخ

- **الشركات متعددة الجنسيات ليست مضطرة لشراء الشركات** المحلية حتى تقوم بإحلال الإنتاج الأجنبي محل المحلي حيث أنها تستطيع ذلك عن طريق ميزتها الاحتكارية للتخلص من المنافسين.

ب. وجهة نظر النيوكلاسيك:

لا تنكر هذه المدرسة و على رأسها Vernon حدوث عملية الإحلال إلا أنها تتم بحجم بسيط و في صالح الدول المضيفة لأنها ستتمكن من خلال هذا الإحلال من:

- تعزيز إمكانياتها من خلال تحسين كفاءة تشغيل الموارد.

- التخلص من الشركات الأقل كفاءة.

- الشركات متعددة الجنسيات لا تخشى من الشركات المحلية.

-زيادة الموارد السيادية لهذه الدول .

- باستيلاء الشركات متعددة الجنسيات على الشركات المحلية التي لا تمتلك التكنولوجيا المناسبة هي تعتبر قيدا على هذه الشركات لا دافعا لانطلاقها

2. **نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية من خلال الشركات متعددة الجنسيات:**

هل تساهم الشركات متعددة الجنسيات في عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، هناك تياران:

أ. وجهة نظر مدرسة التبعية: لا تتم عملية نقل التكنولوجيا نظرا ل:

- **حجم التكنولوجيا المنقولة:** قليل نظرا لتركز معظم أنشطة البحث و التطوير في الدول المتقدمة التي تسعى لجلب عوائد من خلال هذه التكنولوجيا و بيعها أو تأجيرها.

- **إهمال تدريب العمالة الوطنية** على أنشطة البحث و التطوير.

- **عدم ملاءمة التكنولوجيا المنقولة** لاحتياجات الدول المضيفة التي تحتاج تكنولوجيا كثيفة عنصر العمل بنما تنقل الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا كثيفة عنصر رأس المال.

ب. وجهة نظر النيوكلاسيك : تقدم الحجج التالية على الانتقادات السابقة:

- **حجم التكنولوجيا المنقولة** :تنقل الشركات متعددة الجنسيات التكنولوجيا التي تساعد الدول النامية على سد الفجوة التكنولوجية لديها من خلال استيراد المعرفة الفنية، برامج التدريب، الإدارة....

- **مدى ملاءمة التكنولوجيا المنقولة** : الظروف السائدة في الدول المتقدمة عملت على تطوير تكنولوجيا كثيفة رأس المال ، كما أن الإعفاءات تعتمد على كمية رأس المال المحول.

- **تشجيع التكنولوجيا لأنماط استهلاكية**: الشركات متعددة الجنسيات غير مسئولة عن هذه التغيرات بل هي حتمية تصاحب عملية التصنيع و تطور المجتمعات من خلال الإعلانات و الإشهار..الخ

- **المراجع:**

- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر) الدار الجامعي، الاسكندرية، 2004.

- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007.

- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الاسكندرية 2008.

- أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسات شباب الجامعة، مصر 1989.

- محمد السيد سعيد، الشركات المتعددة الجنسية و آثارها الاقتصادية و السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة.

- محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية و مستقبل الظاهرة القومية، عالم المعرفة (سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب) الكويت، نوفمبر 1986.

- عبد العزيز محمد النجار،الادارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث الاسكندرية، 2007.

- عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2001.

- دريد محمود علي، الشركة المتعددة الجنسية، مشروعات الحلبي الحقوقية، ط1، 2009.

- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي تعاريف و قضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، السنة الثالثة، الكويت 2004.

- مصطفى صالح القريشي، المالية الدولية، دار الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

- بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2010/2009.

- الجوزي جميلة، دحماني سامية، دور الشركات متعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد:06، 2015.

قسم الأعمال الموجهة

❖ **يكلف الطلبة بإعداد بطاقة قراءة حول عدد من المقالات و الأطروحات المتخصصة و المقترحة ضمن حصص الأعمال الموجهة، وفق النموذج المرفق.**

نموذج إعداد بطاقة القراءة

الاسم واللقب: .....**الفوج:**.....
عنوان الكتاب: .....
اسم المؤلف: .....
معلومات النشر: .....

إشكالية المرجع:
الكلمات المفتاحية:
الملخص:

1. الرسائل و الأطروحات:

- بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول ، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2010/2009.

إن ظاهرة العولمة الاقتصادية –بما تحمله من مميزات- حملت العديد من الآثار على الاقتصاد و على السياسة و على حياة الشعوب. فعلى مستوى الاقتصاد جعلت من العالم قرية كونية صغيرة تنتقل فيها السلع والخدمات و رؤوس الأموال من دون قيود و لا معوقات، و معها تخلصت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من كل الحواجز و العراقيل ، ناهيك عن

التحولات المالية الكبيرة الناتجة عن أرباح الشركات العالمية متعددة الجنسيات بالخارج،و ناهيك عن تأثيرات أنشطتها المختلفة على جوانب الحياة الاقتصادية للدول المضيفة، خاصة ما يتعلق بحركة تنقل عوامل الإنتاج و منها العمالة.

كما لم تسلم من تأثيرات ظاهرة العولمة جوانب الحياة السياسية العالمية التي أصبحت خاضعة لمنهاج الديمقراطية و الحريات السياسية التي ترسمها و تنادي بها المؤسسات الدولية تحت إشراف الأمم المتحدة ووفق المصالح الغربية، أما الحياة الاجتماعية و الثقافية للشعوب –خاصة المتخلفة- فهي الأخرى أصبحت مستعدة لاستقبال كل المنتجات بما تحمله من لآثار و تداعيات سموم الحضارة الغربية.

فأضحت المجتمعات المتخلفة لا تهتم إلا بهوامش الحضارة، و لا تجري إلا وراء كل ما يلمع و هو زائف بالتالي أصبحت ثقافات و تقاليد هذه الشعوب تابعة غير مستقلة، على الرغم مما تحمله طيات حضاراتها من مثل و مبادئ و قيم تغني أصحابها من السعي وراء الآخرين، إلا أن أجهزة الإعلام و تكنولوجيا الاتصال المتطورة التي تصنعها و تحتكرها الشركات العالمية أمكنت الغرب من تخدير السوق و جعلته يغفل لردح من الزمن عن جوهر حضاراته و هو ما أسهم من الترويج لسلعها و خدماتها و فرض أنماط استهلاكية غربية سعيا وراء تحقيق الأرباح وتعظيم مسببات استمرارها، و في خضم كل هذه التأثيرات.

و لقد لعبت الشركات العالمية متعددة الجنسيات الدور الأساسي الذي أخضع كل جوانب الحياة العالمية من اقتصاد و سياسة لمنطق العولمة كما يتصوره الغرب، و لمنطق هيمنة الاقتصاديات الكبرى،و هو أمر تجسد من خلال الهيمنة على القطاعات الإستراتيجية – ومن بينها قطاع البترول – التي تحكم عالم المال و الأعمال وتقف على رحى يديها صناعة الجغرافيا الاقتصادية العالمية شعار الغني يزداد غنى و الفقير يزداد فقرا.

- جنان عبد المجيد، أثر المحددات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات على السياسات البيئية للدول المضيفة، دراسة تحليلية لقطاع الطاقة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1 ، 2017 .

استهدفت الدراسة اختيار طبيعة العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين المحددات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات و السياسات البيئية للدول النامية المضيفة. حيث توصلت الدراسة من خلال التحليل النظري لمختلف وجهات النظر التي تكتنف الموضوع إلى أن جدلية هذه العلاقة تتباين بين مؤيد و معارض.

فمن جهة،كانت هناك أدلة تثبت صحة فرضيتي ملاجئ التلوث، و السباق إلى القاع مما يعني تورط كل من الدول النامية والشركات متعددة الجنسيات في تهديد الاستدامة البيئية و صرامة السياسات البيئية، بينما من جهة أخرى، أثبتت الأدلة النظرية نجاح الشركات متعددة

الجنسيات من نقل تكنولوجيات و تطبيق ممارسات صديقة للبيئة إلى الدول النامية المضيفة، مما يثبت صحة فرضية السباق إلى القمة.

تطبيقيا، استطاعت الجزائر أن تؤسس إطار تشريعيا بيئيا على مستوى قطاع الطاقة بما ينفي فرضية ملاجئ التلوث، كما أنها لم تدخل في سباق إرخاء القيود البيئية في نفس القطاع ، بما ينفي أيضا فرضية السباق إلى القاع بل على العكس ، تمكنت الجزائر من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من تواجد الشركات الطاقوية متعددة الجنسيات لتحقيق مكاسب اقتصادية و اجتماعية و لاسيما بيئية في شكل شراكات و تكنولوجيا تدعم الاستدامة البيئية.

- عبابسة نوال، التخصص الدولي بين النظرية و الواقع حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص تحليل و استشراف اقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2009/2008.

تبنت الجزائر سياسة التصنيع خلال سنوات السبعينات و الثمانينات، لكنها أضفت إلى نتيجة عكسية تتميز بعدم التصنيع، بالتخصص العالي و بعدم التنوع و بالتالي التبعية للخارج.حاليا، تنوي السلطات الجزائرية العودة إلى مفهوم التصنيع من جديد، بيد أن التطبيق الفعلي لهذا المفهوم يصطدم مع أعراض المرض الهولندي بالشكل الذي يحفز الإنتاج الدولي على حساب الإنتاج الوطني. لتحقيق هذا الهدف ، فإن أمام الجزائر خيارين إما أن التدخل المباشر للدول كمستثمر، أو التدخل غير المباشر، من خلال التسهيل و التنويل و تقديم الدعم وهو الدور الذي ينبغي لعبه على الرغم من أنه يتطلب فترة انتقالية.

على الجزائر، و في هذا السياق، الاستفادة من تجارب الدول الأخرى لاسيما الدول الناشئة التي استطاعت النهوض بصناعتها في السبعينات و الثمانينات ، دون الانفتاح و الاندماج في الاقتصاد العالمي و لكن بالانطواء على نفسها، من خلال تكوين نموذج تخصص خاص بها ووضع سياسات حمائية من خلال الحواجز الجمركية والمراقبة عند الحدود، و هذا ما عزز من تنافسية منتجاتها داخل حدودها قبل مواجهة العالم الخارجي .

خلافا للجزائر، التي تجد نفسها مكتسحة من الخارج مشكلا بذلك عاملا مدمرا للإنتاج الوطني.تواجه الجزائر اليوم ظروفا تخص انفتاحها على الخارج، لا تشجع عملية تصنيعها،فكيف تتصور ، إذن خروجها من هذه الأزمة التي تضرب بجذورها في الزمن، في حين أنها لا تملك سوى ميزة نسبية ظاهرة واحدة (المحروقات) من الوهلة الأولى، تظهر أن الإجابة على هذا السؤال بسيطة و تتعلق بتطوير الجزائر لميزات تفاضلية ظاهرة أخرى، و لكن كيف إن ملاحظة هيكلة التخصص في الجزائر تبين أنها أكثر تخصصا في العمليات المسبقة للمحروقات (المنتجات الخام) منها في العمليات البعدية (المنتجات المكررة)، و لذلك فإن البدء في تطوير الصناعات البعدية للمحروقات مثل البتر وكيمياء و البلاستيك، يمكنه أن يشكل خطوة أولى لذلك.

2. المقالات:

- علوان رمزي، بولويز عبد الوافي، تدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات و دوره في التحول الصناعي و التكنولوجي بالاقتصاد الصيني،مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، المجلد03 العدد:02، 2019.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز آثار الشركات متعددة الجنسيات على الدول المتحولة صناعيا في ظل تدويل عملياتها الإنتاجية،مع التركيز على التداعيات الايجابية ، خاصة ما تعلق بنقل و توطين التكنولوجيا لدى الدول المضيفة و تضييق الفجوة التكنولوجية بين دول المركز و الدول النامية.

خلصت الدراسة إلى التقسيم العمودي الذي تتبناه الشركات متعددة الجنسيات لنشاطها الإنتاجي على المستوى الدولي ساهم بشكل حاسم في نقل، توطين و إنتاج التكنولوجيا في الصين التي كان محور هذه الدراسة وقد تجلى ذلك واضحا في مجال أنشطة البحث و التطوير و تحول نسيجها الصناعي و تطور تركيبة صادراتها من منتجات منخفضة التكنولوجيا إلى منتجات فائقة التكنولوجيا.

- لمرزي مفيدة، سالمي وردة، الشركات متعددة الجنسيات و اقتصاديات الدول النامية، مجلة إيليزا للبحوث و الدراسات، المجلد05، العدد:01، 2020.

تشكل الشركات المتعددة الجنسيات اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي و السياسي الدولي، لما تملكه من إمكانيات مادية و بشرية هائلة ، تمتد إلى مختلف دول العالم و تعدد أنشطتها و منتجاتها بغية توزيع المخاطر و تنويع مصادر الربح ، مستفيدة من منجزات التقدم العلمي و التقني الذي تتميز به.

لقد ازداد الاهتمام في المدة الأخيرة بالشركات المتعددة الجنسيات لما لها من تأثير على تنمية الدول النامية و التي يتم استغلال ثرواتها و التدخل في شؤونها الاقتصادية و السياسية و حتى الاجتماعية، و قد حاولت من خلال هذا البحث التطرق إلى ماهية الشركات المتعددة الجنسيات و مدى تأثيرها على عملية التنمية في البلدان النامية، و قد اعتمدت على المنهج التحليلي أما النتيجة المتوصل إليها هو أن على الدول النامية الاعتماد على قدراتها المحلية في تحقيق التنمية الشاملة، و عدم التعويل على هذه الشركات ، إنما اعتبارها كعامل مساعدة في تحقيق التنمية .

- الجوزي جميلة، دحماني سامية، دور الشركات متعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد:06، 2015.

تعد الشركات المتعددة الجنسية أهم ممثل و محرك للمبادلات الدولية، و بالمشاركة في هذه المبادلات أصبحت شركات عابرة للحدود القومية ، حيث أضحت هذه الأخيرة عابرة للقارات بمجرد قيامها بإنتاج نفس المنتجات و الخدمات في العديد من المناطق الجغرافية مع تسويق منتجاتها عالميا، و هذا ما أحدث تنظيم جديد للإنتاج ، و هو ما يعرف باسم التقسيم الدولي لمراحل الإنتاج.

إن تدويل الشركات ناتج قبل كل شيء عن المجهودات المبذولة من قبل المجموعات الكبرى بغرض اكتساب أسواق جديدة، لاسيما في البلدان التي تعرف نموا سريعا، فهو وسيلة لتدنية التكاليف و ذلك من خلال معرفة مميزات كل منطقة، كما يرافق التدويل تركز الشركات الذي يرتبط بالبحث عن وفورات الحجم ، تطوير المنتجات وتصنيعها و طرحها في السوق، و ذلك باعتمادها على استراتيجيات مضبوطة و دقيقة تمكنها من بلوغ الأهداف التي تصبو إليها.